CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/20/6
12 February 2016

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع العشرون

مونتريال، كندا، 25-30 أبريل/نيسان 2016

البند 4-4 من جدول الأعمال المؤقت*

مبادرات التخطيط المكاني البحري والتدريب

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا- مقدمة

1- التخطيط المكاني البحري[1] هو عملية عامة لتحليل وتحديد التوزيع المكاني والزماني للأنشطة البشرية في المناطق البحرية من أجل تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها.

2- ووفقاً للفقرة 1 (ج) من الفرع جيم من المقرر 18/11، فقد عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من المفوضية الأوروبية، حلقة عمل للخبراء لتوفير إرشادات عملية موحدة ومجموعة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري، بالتعاون مع شعبة تنفيذ السياسات البيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مونتريال، كندا، في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2014. وتتاح لمحة عامة عن نتائج حلقة العمل في الفرع الثاني من هذه المذكرة. وللاطلاع على نتائج حلقة العمل، انظر الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/6.

3- وفي الفقرة الفرعية 2 (ز) من المقرر 18/11 جيم، طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي أن ينظم حلقات عمل تدريبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الحالية الرامية إلى بناء القدرات في مجال المناطق البحرية المحمية والمناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً من أجل استخدام التخطيط المكاني البحري كأداة لتعزيز الجهود القائمة المبذولة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا، وتصميم ووضع تدابير للحفظ والإدارة، بما في ذلك شبكات المناطق البحرية المحمية، والجهود الأخرى المبذولة في مجال الإدارة القائمة على أساس المناطق، والممارسات الأخرى المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. وفي وقت لاحق، طلب مؤتمر الأطراف أيضاً، في اجتماعه الثاني عشر، إلى الأمين التنفيذي أن يُيّسر، من خلال التدريب التقني وآلية تبادل المعلومات عن المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، استخدام المعلومات العلمية المجمّعة لوصف المناطق التي تستوفي المعايير العلمية للمناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً لدعم الجهود المبذولة، على المستوى الإقليمي أو الوطني، بشأن استخدام الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية المختصة للتخطيط المكاني البحري (الفقرة 19 من المقرر 23/12).

4- وأبرزت أيضاً خبرات الدول في حلقة العمل المشار إليها في الفقرة 2 أعلاه الحاجة الماسة إلى بناء روابط وثيقة بين التخطيط المكاني البحري والمبادرات القائمة في مجال التقييم المكاني (مثل وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً أو النظم الإيكولوجية البحرية الهشة) و/أو التخطيط المكاني والإدارة (مثل الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، والمناطق

* UNEP/CBD/SBSTTA/20/1/Rev.1.

[1] Step-by-Step Approach for Marine Spatial Planning toward Ecosystem-based Management (Intergovernmental Oceanographic Commission Manual and Guides No. 53, ICAM Dossier No. 6).

البحرية المحمية، وتقسيم المحيط إلى مناطق، وما إلى ذلك). ومع ذلك، فمن المطلوب بذل المزيد من الجهد لوضع نهج وإتاحة مجموعة أدوات تربط بين مختلف التقييمات المكانية ومبادرات التخطيط ضمن السياق العام للتخطيط المكاني البحري لتلبية هذه الاحتياجات المحددة.

5- وطلب مؤتمر الأطراف، في اجتماعه العاشر، إلى الأمين التنفيذي أن ينظم حلقة عمل للخبراء لتحديد وسائل عملية ومبتكرة تهدف إلى تعجيل التقدم بشأن إنشاء المناطق البحرية المحمية وإدارتها على نحو فعال في المناطق ذات التمثيل المنخفض للبيئة البحرية وخاصة المناطق ذات التنوع البيولوجي الكبير الذي لا يمكن تعويضه والواقع داخل الولاية الوطنية، استنادا إلى تجارب الأطراف ومعلوماتها بشأن العوائق وعوامل النجاح، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 76 من المقرر 29/10). ودعا مؤتمر الأطراف، في الفقرة 1(ب) من المقرر 24/11، الأطراف إلى الاضطلاع بجهود رئيسية لتحقيق جميع عناصر الهدف 11 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وعلى وجه التحديد، للنهوض بالمناطق البحرية المحمية في جميع المناطق الواقعة ضمن ولاياتها الوطنية. ولم تنفذ هذه الأنشطة تنفيذاً كاملاً حتى الآن نظراً لنقص الموارد. وعلى هذا النحو، فإن من الضروري بذل المزيد من الجهد لمعالجة هذا الطلب المقدم من مؤتمر الأطراف، ولا سيما لمعالجة جميع عناصر الهدف 11 في المناطق البحرية والساحلية.

6- وعملاً بالفقرتين 19 و22 من المقرر 22/12، عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من حكومة اليابان (من خلال صندوق اليابان للتنوع البيولوجي) حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لبناء القدرات لأمريكا الجنوبية (ليما، 23-27 شباط/فبراير 2015)، وبدعم مالي من حكومتي اليابان، من خلال صندوق اليابان للتنوع البيولوجي، وفرنسا، من خلال الوكالة الفرنسية للمناطق البحرية المحمية (*Agence des aires marines protégées*)، حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات لشرق أفريقيا (نوسي بي، مدغشقر، 18-22 كانون الثاني/يناير 2016)، مع التركيز بشكل خاص على إتاحة التدريب في مجال التخطيط المكاني البحري، فضلاً عن استخدام الأدوات الأخرى التي يمكن أن تيسّر تطبيق نهج النظام الإيكولوجي من أجل تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية.

7- وبالمثل، وعملاً بالمقررات 29/10 و17/11 و18/11 و22/12 و23/12، عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من حكومة جمهورية كوريا، من خلال مؤسسة معرض يوسو لعام 2012 ومعهد كوريا البحري ومختلف المساهمات العينية الأخرى: (أ) حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتدريب المدربين (يوسو، جمهورية كوريا، 11-15 أيول/سبتمبر 2015)؛ (ب) حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات الوطنية لساموا (آبيا، ساموا، 28 -30 أيلول/سبتمبر 2015)؛ (ج) حلقة عمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات الوطنية لناميبيا (سواكوبموند، ناميبيا، 13-16 تشرين الأول/أكتوبر 2015)، مع التركيز بشكل خاص على تيسير التنفيذ على الصعيد الوطني للإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، والتخطيط المكاني البحري، بالاستناد إلى العمل الراهن المضطلع به في إطار الاتفاقية مثل وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً. وحدد مكان عقد حلقات العمل الوطنية حسب مصالح/التزامات الحكومات المضيفة المعنية، فضلاً عن مدى توافر التمويل المشترك والدعم التقني أو اللوجستي من جانب الحكومات المعنية والشركاء الدوليين/الإقليميين/الوطنيين. وروعيت أيضاً إمكانية تكرار الخبرات الوطنية المكتسبة في بلدان أخرى. ويُتاح في الفرع الثالث من هذه المذكرة تقرير عن الأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرة المحيطات المستدامة.

8- وتدعم هذه الأنشطة تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية، وتتيح على وجه التحديد معالجة الأهداف 6 و8 و10 و11 و12 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

ثانياً- التخطيط المكاني البحري

9- شارك في حلقة عمل الخبراء المتعلقة بتوفير إرشادات عملية موحدة ومجموعة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري، والمشار إليها في الفقرة 2 أعلاه، خبراء من أستراليا، وألبانيا، والاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وآيسلندا، وبالاو، وبربادوس، وبلجيكا، وبيرو، وسيشيل، والصين، والفلبين، والكاميرون، وكولومبيا، والمكسيك، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، وشعبة تنفيذ السياسات البيئية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة ديوك، والمبادرة العالمية للتنوع البيولوجي للمحيطات، واتحاد المناطق والأقاليم المحمية للشعوب والمجتمعات الأصلية، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية، ومنظمة حفظ الطبيعة، والمجلس العالمي للمحيطات، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة، ومراقب من البرازيل.

10- ولوحظ، في حلقة العمل هذه، أن التخطيط البحري المكاني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعمل المضطلع به بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام. وقد أدمجت المبادئ الأساسية للتخطيط البحري المكاني بشدة في برنامج العمل المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي في إطار الاتفاقية والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 وأهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والتي تركز على تطبيق نهج النظام الإيكولوجي، والنهج التحوطي، والإدارة القائمة على أساس المناطق والنهج المشتركة بين القطاعات. وعلى وجه التحديد، فإن بإمكان المعلومات العلمية ذات الصلة بالمناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً، والتي جُمّعت من خلال عملية حلقات العمل الإقليمية بشأن المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً والمضطلع بها في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، دعم صياغة الأهداف المتعلقة بالإدارة، وتوفير قاعدة علمية مفيدة. ومن الضروري أيضاً أن يرتبط التخطيط المكاني البحري ارتباطاً وثيقاً بغيره من تدابير الإدارة القائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية.

11- ولاحظت حلقة العمل هذه إتاحة وثائق إرشادات تدريجية[2] بشأن التخطيط المكاني البحري، وخطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية البحرية و/أو خطط أخرى لإدارة استخدام الأراضي، ولكن الإرشادات الموجودة حالياً لا تعكس في أغلب الأحيان الاختلافات المتعلقة بحجم ونطاق الجهود المبذولة في مجال التخطيط المكاني البحري وتقتصر على معالجة التحديات المرتبطة بجهود الجيل الأول المبذولة في مجال التخطيط المكاني البحري، ولا سيما فيما يتعلق بالمبادرات التي لم تحصل على تمويل ومساعدة تقنية كبيرين على المدى الطويل.

12- وفي هذا الصدد، أبرزت حلقة العمل الحاجة إلى توفير إرشادات بشأن التخطيط المكاني البحري، بحيث تضطلع بما يلي:

13- تسدي مشورة عملية بشأن كيفية الشروع في عملية التخطيط المكاني البحري، وكيفية دعم الجهود من خلال التنفيذ؛

(أ) تقر بأن اتباع نهج تدريجي في التخطيط المكاني البحري قد يحدّ من الحواجز التي تحول دون الشروع في هذه العملية؛

(ب) تدرك الصعوبات التي تعترض إمكانية الحصول على موافقة رسمية لوضع عملية تخطيط مكاني بحري، وتدعم التركيز المبكر على فرص الحصول على التمويل اللازم والسلطة الضرورية للتنفيذ؛

(ج) تقر بضرورة التشديد على المشاركة الشاملة لعدة قطاعات في مرحلة مبكرة؛

(د) تعالج التحديات التي تعترض نجاح تنفيذ التخطيط المكاني البحري، بما في ذلك دعم التغييرات التي تحدث في سلوك المستخدمين والمؤسسات؛

(هـ) تعالج مسألة الاعتراف الكافي بهيكل الحوكمة الخاص بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتطبيق المعارف التقليدية في التخطيط المكاني البحري.

14- وذكر المشاركون في حلقات العمل، في معرض إقرارهم بالاحتياجات المذكورة أعلاه بشأن الإرشادات المتعلقة بالتخطيط المكاني البحري، مجموعة الاعتبارات التالية التي ينبغي أن تُراعى لدى وضع وتنفيذ هذه الإرشادات:

(أ) تيسير التنسيق واتخاذ القرارات فيما بين القطاعات؛

(ب) دمج مختلف مصالح واحتياجات ووجهات نظر أصحاب المصلحة؛

---

[2] تتمثل بعض الأمثلة فيما يلي: Step-by-Step Approach for Marine Spatial Planning toward Ecosystem-based Management (Intergovernmental Oceanographic Commission Manual and Guides No. 53, ICAM Dossier No. 6)؛ والعدد 68 من السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: Marine Spatial Planning in the Context of the Convention on Biological Diversity؛ وتجميع للمعلومات من أجل دعم مناقشات حلقة عمل الخبراء لتوفير إرشادات عملية موحدة ومجموعة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري (UNEP/CBD/MCB/EM/2014/4/INF/1)؛ واستخدام المعلومات العلمية المتعلقة بالمناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً لتنفيذ التخطيط المكاني البحري والإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي (UNEP/CBD/MCB/EM/2014/4/INF/2)؛ والتخطيط المكاني البحري في الممارسة العملية-الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ (UNEP/CBD/MCB/EM/2014/4؛ UNEP/CBD/SBSTTA/18/INF/23)؛ والعدد 76 من السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: Integrated Coastal Management for the Achievement of Aichi Biodiversity Targets.

(ج) الاستفادة من أفضل المعلومات العلمية المتاحة وربط الخرائط المكانية بالتخطيط واتخاذ القرارات؛

(د) سد الثغرات في مجال القدرات وتلبية الاحتياجات من الموارد.

وترد نتائج المداولات موجزة في المرفق، وكذلك مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بتوجيه وضع وتنفيذ التخطيط المكاني البحري على الصعيد الوطني. ولا تحل مجموعة الاعتبارات هذه محل الوثائق الإرشادية التدريجية الحالية، على النحو المشار إليه أعلاه في الفقرة 8، ولكنها تستخدم، عوضاً عن ذلك، كقائمة مرجعية أولية للأطراف والحكومات الأخرى في الجهود التي تبذلها من أجل الشروع في مبادراتها المتعلقة بالتخطيط المكاني البحري أو تعزيزها، وتيسير سبل الاستخدام الكفء والفعال للوثائق الإرشادية الحالية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من التحديات المرتبطة بوضع التخطيط البحري المكاني وتنفيذه هي تحديات تتعلق بالسياق الخاص بكل بلد، ومن ثم، فإن الحاجة تدعو إلى بذل جهود متواصلة لتجميع الخبرات الوطنية المكتسبة على أرض الواقع.

ثالثاً- أنشطة التدريب والشراكة ضمن إطار مبادرة المحيطات المستدامة

معلومات أساسية عن مبادرة المحيطات المستدامة

15- مبادرة المحيطات المستدامة هي منبر عالمي لبناء الشراكات وتعزيز قدرات الأطراف من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي بطريقة شاملة من خلال ما يلي:

(أ) تيسير تقاسم وتبادل المعارف والمعلومات والخبرات وأفضل الممارسات؛

(ب) إنشاء شراكات يمكنها أن تقدم، على نحو هادف، المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية لدعم أولويات التنفيذ على أرض الواقع؛

(ج) تعزيز التواصل التفاعلي فيما بين السياسات العالمية والعلوم وأصحاب المصلحة المحليين؛

(د) تيسير رصد التقدم المحرز؛

(هـ) تطوير الشراكات بين مختلف القطاعات وأصحاب المصلحة على الأصعدة المحلي والإقليمي والعالمي؛

(و) العمل المشترك لتحقيق التوازن بين حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، وتعزيز النهج المرنة ومختلف النهج الأخرى لتحقيق هذه الغاية.

16- وتركز مبادرة المحيطات المستدامة على مساعدة الأطراف في تحقيق توازن بين حفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام، من خلال تطبيق إطار عملي المنحى وشامل ومتكامل في مجال بناء القدرات. وتلتزم المبادرة بإقامة جسور بين حفظ التنوع البيولوجي وقطاعات إدارة الموارد. ورحب مؤتمر الأطراف، في الفقرة 20 من المقرر 23/12، بمبادرات بناء القدرات التي ييسرها الأمين التنفيذي من خلال مبادرة المحيطات المستدامة بالتعاون مع الأطراف والمنظمات ذات الصلة.

17- ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن مهمة المبادرة ونُهجها في خطة العمل المتعلقة بمبادرة المحيطات المستدامة (2015-2020) على الموقع التالي: (https://www.cbd.int/doc/meetings/mar/soiom-2014-02/official/soiom-2014-02-actionplan-en.pdf) وعلى الموقع الشبكي للمبادرة: (www.cbd.int/soi).

18- وقد أتاحت مبادرة المحيطات المستدامة، في سنواتها الثلاث الأولى (من شباط/فبراير 2013 إلى كانون الثاني/يناير 2016) فرص التدريب لفائدة 295 مشاركاً من 63 دولة طرفاً، بما فيها 7 بلدان تستفيد من أنشطة تدريبية متعددة، والعديد من المنظمات/المبادرات الإقليمية والوطنية. وتستند الأنشطة المبينة أدناه إلى حلقات عمل بناء القدرات الأولية التي نظمت من خلال مبادرة المحيطات المستدامة لغرب أفريقيا (السنغال، شباط/فبراير 2013) وشرق وجنوب وجنوب شرق آسيا (الصين، كانون الأول/ديسمبر 2013).

19- ومن خلال مبادرة المحيطات المستدامة، تعاون مختلف الشركاء والمبادرات على الأصعدة العالمي والإقليمي والوطني لإيجاد أوجه تآزر وتعزيز الفعالية في الدعم التقني والمالي الذي يقدمونه لتعزيز قدرات البلدان النامية الأطراف. وقد ساهمت المبادرة أيضاً في إذكاء وعي كبار واضعي السياسات الرفيعي المستوى بضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. وعلى سبيل المثال، فقد ضمّ اجتماع مبادرة المحيطات المستدامة الرفيع المستوى الذي عقدته أمانة الاتفاقية المتعلقة

بالتنوع البيولوجي ووزارة المحيطات والصيد البحري في كوريا، في بيونغ تشانغ، جمهورية كوريا، في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015، كدورة موازية للجزء الرفيع المستوى من الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف، 74 شخصاً من كبار صانعي السياسات، بمن فيهم وزراء وممثلوهم، من 24 دولة، و15 ممثلاً من 12 منظمة تابعة للأمم المتحدة/ دولية، للإعراب عن التزامهم بتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي من خلال الشراكات ودعم أنشطة تنمية القدرات.

حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لبناء القدرات لأمريكا الجنوبية (23-27 شباط/فبراير 2015) وحلقة العمل الوطنية التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لبيرو (24-25 أيلول/سبتمبر 2014)

20- عملاً بالفقرتين 19 و22 من المقرر 22/12، عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من حكومة اليابان، من خلال صندوق اليابان للتنوع البيولوجي، حلقة عمل في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لبناء القدرات لأمريكا الجنوبية، واستضافتها حكومة بيرو في ليما في الفترة من 23 إلى 27 شباط/فبراير 2015، بالتعاون مع وزارة البيئة في بيرو، واللجنة الدائمة لجنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة لمنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومختلف الشركاء والخبراء الآخرين. وترد تفاصيل إضافية في تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/14).

21- ونظمت حلقة العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف التالية:

(أ) عرض الخبرات الإقليمية والوطنية في مجال التصدي لفقدان التنوع البيولوجي البحري، مع التركيز على تبادل الخبرات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد البحرية (بما في ذلك التخطيط المكاني البحري) والصلات القائمة مع المبادرات التقنية ومبادرات بناء القدرات الجارية في إطار عمليات أو مبادرات الأخرى؛

(ب) تمييز الحواجز والتحديات التي تعترض تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي والفرص المتاحة لتحقيقها، والتأكيد على ضرورة تنفيذ إدارة مشتركة بين القطاعات ومتكاملة، بما في ذلك التخطيط المكاني البحري؛

(ج) تحديد الطرق التي يمكن للمشاركين بها دمج التخطيط المكاني البحري في سياقه الوطني أو سياقه شبه الإقليمي لإحراز المزيد من التقدم نحو بلوغ أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.

22- ووجهت نتائج حلقة عمل الخبراء المتعلقة بتوفير إرشادات عملية موحدة ومجموعة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري، المشار إليها في الفرع أعلاه، وضع برنامج حلقة العمل، وجرى اختبارها من خلال مناقشات الجلسة العامة والتمرينات الجماعية التي شهدتها حلقة العمل، بما في ذلك تمرين المحاكاة المتعلق بالدور الذي يضطلع به أصحاب المصلحة.

23- وشارك في حلقة العمل بصفة رئيسية موظفون وخبراء من جميع البلدان والمنظمات ذات الصلة في المنطقة ويتولون مسؤولية معالجة أهداف أيشي للتنوع البيولوجي فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، ولا سيما في سياق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، والتخطيط/وضع السياسات بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية على الصعيدين الوطني و/أو الإقليمي. ومن ثم، فمن المتوقع أن يتمكن المشاركون من ترجمة المعارف والمهارات المكتسبة خلال حلقة العمل إلى إجراءات ملموسة، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق التخطيط المكاني البحري، من أجل دعم التنفيذ على الصعيدين الوطني و/الإقليمي. وشارك في حلقة العمل خبراء من الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبيرو، وسورينام، وشيلي، وغيانا، وغيانا الفرنسية، وفنزويلا، وكولومبيا، وعدد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة. ومثل كل طرف مشاركان اثنان – أحدهما من قطاع البيئة والآخر من قطاع مصائد الأسماك.

24- وسبق انعقاد حلقة العمل الإقليمية تنظيم مبادرة المحيطات المستدامة لحلقة عمل وطنية لبيرو، عقدتها وزارة البيئة في بيرو، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في ليما يومي 24 و25 أيلول/سبتمبر 2014. وشارك في حلقة العمل هذه عدد من المسؤولين والخبراء المعنيين من مختلف القطاعات/الهيئات الحكومية والمقاطعات الساحلية ومن المؤسسات الأكاديمية والبحثية ذات الصلة. وحضر أيضاً معظم المشاركين في حلقة العمل الوطنية حلقة العمل الإقليمية المذكورة أعلاه. ونتيجة لهذا الربط، فقد استطاعت حلقة العمل الإقليمية التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة تيسير التواصل والتعاون والتكاتف بين القطاعات وبين الوزارات من أجل تنفيذ نُهج وخطوات ملموسة للشروع في التخطيط المكاني البحري وتعزيز الجهود الراهنة التي تبذلها بيرو في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية.

حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لبناء القدرات لشرق أفريقيا (18-22 كانون الثاني/يناير 2016) وحلقة العمل الوطنية التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لمدغشقر (21 كانون الثاني/يناير 2016) كحدث موا

25- عملاً بالفقرتين 19 و22 من المقرر 22/12، عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من حكومتي اليابان، من خلال صندوق اليابان للتنوع البيولوجي، وفرنسا، من خلال الوكالة الفرنسية للمناطق البحرية المحمية، حلقة عمل في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات لشرق أفريقيا (نوسي بي، مدغشقر، 18-22 كانون الثاني/يناير 2016)، واستضافتها حكومة مدغشقر، بالتعاون مع أمانة اتفاقية نيروبي وجمعية العلوم البحرية لغرب المحيط الهندي، فضلاً عن مختلف المنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة/الدولية والإقليمية.

26- وركزت حلقة العمل هذه على توفير التدريب في مجال التخطيط المكاني البحري، إلى جانب أدوات أخرى، مثل التقييم البيئي الاستراتيجي وتقييم الأثر البيئي، يمكنها تيسير تطبيق نهج النظام الإيكولوجي من أجل تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية. وبالمثل، فقد وجهت نتائج حلقة عمل الخبراء المتعلقة بتوفير إرشادات عملية موحدة ومجموعة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري، أشير إليها في الفرع أعلاه، وضع برنامج حلقة العمل، وجرى اختبارها من خلال مناقشات الجلسة العامة والتمرينات الجماعية التي شهدتها حلقة العمل، بما في ذلك تمرين المحاكاة المتعلق بالدور الذي يضطلع به أصحاب المصلحة. وترد تفاصيل إضافية في تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/15).

27- وشارك في حلقة العمل خبراء من جزر القمر، وسيشيل، والصومال، وفرنسا، وكينيا، ومدغشقر، وموزامبيق، وعدد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة.

28- وبالتوازي مع حلقة العمل الإقليمية المذكورة أعلاه والتي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة، نظمت في إطار هذه المبادرة حلقة عمل وطنية لمدغشقر بحضور مشاركين من مختلف الوزارات والقطاعات. وتماشياً مع البرنامج الشامل لحلقة العمل الإقليمية، فقد أصدرت حلقة العمل الوطنية استراتيجيات ونُهج شاملة لوضع مبادرة للتخطيط المكاني البحري استناداً إلى الجهود الوطنية الراهنة المبذولة من أجل إنشاء مناطق محمية بحرية.

حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتدريب المدربين (11-15 أيلول/سبتمبر 2015)

29- عملاً بالمقررات 29/10 و17/11 و18/11 و22/12 و23/12، عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من حكومة جمهورية كوريا، من خلال مؤسسة معرض يوسو لعام 2012 ومعهد كوريا البحري، حلقة عمل في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتدريب المدربين، في يوسو، جمهورية كوريا، في الفترة من 11 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2015، وبالتعاون مع وزارة المحيطات والصيد البحري في جمهورية كوريا ومختلف شركاء مبادرة المحيطات المستدامة.

30- وكان الهدف من حلقة العمل هذه دعم الخبراء من الوكالات الوطنية للبلدان النامية الأطراف في أن يساهموا في تعزيز التنفيذ الوطني الرامي إلى تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية، ولا سيما من خلال تعزيز القدرات العلمية والتقنية والإدارية الوطنية، وذلك من خلال ما يلي: (أ) تطبيق نهج النظام الإيكولوجي وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، مثل الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية والتخطيط المكاني البحري؛ (ب) تعزيز الحوار المشترك والتنسيق بين أصحاب المصالح المتعددين لدعم التخطيط والإدارة؛ (ج) وضع وتنفيذ أنشطة لتنمية القدرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

31- وركزت حلقة العمل، على وجه التحديد، على تزويد الخبراء بالأدوات والمبادئ التوجيهية والمعلومات اللازمة لوضع وتنفيذ برامج تدريب ناجحة بشأن مجموعة من القضايا في بلدانهم على الصعيدين الوطني و/أو دون الوطني. وركزت على ما يلي: (أ) العناصر الأساسية للنهج المتكاملة والمشتركة بين القطاعات لحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام، بما في ذلك الإدارة المتكاملة الساحلية والتخطيط المكاني البحري، (ب) نُهج التدريب وتنمية القدرات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وعلى هذا النحو، كان الهدف من حلقة العمل تزويد المشاركين بالمعارف والمعلومات في مجال نُهج الإدارة المتكاملة وتعزيز مهاراتهم وفهمهم لوسائل نقل هذه المعلومات من خلال أنشطة تنمية القدرات داخل بلدانهم. وترد تفاصيل إضافية في تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/16).

32- وشارك في حلقة العمل هذه خبراء من الأرجنتين، وبنغلاديش، وبنن، وتونغا، وعمان، وغرينادا، والفلبين، والكاميرون، وكوستاريكا، وملديف، ونيجيريا، ومركز البيئة والتنمية المستدامة، فضلاً عن خبراء من المنظمات ذات الصلة.

حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات الوطنية لساموا (28-30 سبتمبر 2015)

33- عملاً بالمقررات 29/10 و17/11 و18/11 و22/12 و23/12، عقد الأمين التنفيذي، بدعم مالي من حكومة جمهورية كوريا، من خلال مؤسسة معرض يوسو لعام 2012 ومعهد كوريا البحري، حلقة عمل في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات الوطنية لساموا، في آبيا، في الفترة من 28 إلى أيلول/سبتمبر 2015، بالتعاون مع حكومة ساموا، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومؤسسة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية. وترد تفاصيل إضافية في تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/17).

34- وركزت حلقة العمل على تيسير الحوار فيما بين مختلف القطاعات، بما في ذلك الحفظ، ومصائد الأسماك، والسياحة، والموانئ، وقطاعات التنفيذ، مع التركيز على ما يلي:

(أ) بناء فهم مشترك لمختلف أشكال القيم المرتبطة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي في ساموا؛

(ب) تحديد عناصر رؤية مشتركة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي في ساموا والطريقة التي يمكن أن تساعد بها مختلف القيم في تجسيد هذه الرؤية؛

(ج) تحديد التحديات المفروضة والفرص المتاحة للشروع في عملية التخطيط المكاني البحري في ساموا على أساس رؤية مشتركة وفهم مشترك للقيم المختلفة للتنوع البيولوجي البحري والساحلي في ساموا.

35- وشارك في حلقة العمل خبراء/موظفون من وزارة الزراعة والصيد البحري، ووزارة الموارد الطبيعية والبيئة، ووزارة الشرطة والسجون، وسلطة الموانئ، والهيئة العامة للسياحة في ساموا، والجامعة الوطنية لساموا، وجمعية الحفظ في ساموا، ومنظمة ساموا الجامعة للمنظمات غير الحكومية، ومؤسسة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، ومنظمة الحفظ الدولية، والوكالة الفرنسية للمناطق البحرية المحمية، أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، وأمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ.

حلقة العمل التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة لتنمية القدرات الوطنية لناميبيا (13-16 تشرين الأول/أكتوبر 2015)

36- عقد الأمين التنفيذي في إطار مبادرة المحيطات المستدامة حلقة عمل لتنمية القدرات الوطنية لناميبيا، بالاشتراك مع حكومة ناميبيا، وبدعم مالي من حكومة جمهورية كوريا، من خلال مؤسسة معرض يوسو لعام 2012 ومعهد كوريا البحري، وكذلك من حكومة ألمانيا، من خلال مشروع اللجنة المعنية بتيار بنغويلا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بشأن الإدارة والحوكمة المكانية البحرية لتيار بنغويلا، في سواكوبموند، ناميبيا، في الفترة من 13 إلى 16 تشرين الثاني/أكتوبر 2015. وترد تفاصيل إضافية في تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/18).

37- وركزت حلقة العمل على تحديد الآثار المحتملة لأنشطة تعدين السلع في سياق القيم البيئية والاجتماعية - الاقتصادية للموارد البحرية في ناميبيا. وكان الهدف منها أيضاً تعزيز قدرات صانعي السياسات والمديرين ذوي الصلة في ناميبيا على تطبيق أدوات التقييم والتخطيط المتكاملة لتعزيز الجهود الوطنية الراهنة المبذولة لتحقيق تنمية مستدامة طويلة الأجل للموارد البحرية في ناميبيا. وتضمن ذلك استخدام هذه الأدوات والنُهج، من بين أخرى، مثل تطبيق تقييمات الأثر الشامل للتنوع البيولوجي (كتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي على سبيل المثال) والتخطيط المكاني البحري.

38- وحضر حلقة العمل 47 مشاركا، بمن فيهم موظفون/خبراء من وزارة البيئة والسياحة، ووزارة الصيد البحري والموارد البحرية، وزارة المناجم والطاقة، ووزارة الأشغال والنقل، واللجنة المعنية بتيار بنغويلا، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، فضلاً عن مشاركة خبراء وموظفي الأمانة.

حلقات العمل الإقليمية لتنمية القدرات وحلقات العمل الوطنية القادمة التي تنظم في إطار مبادرة المحيطات المستدامة

39- سوف تُعقد في إطار مبادرة المحيطات المستدامة حلقة عمل لتنمية القدرات الإقليمية لجنوب المحيط الهادئ، بدعم مالي من حكومة اليابان، من خلال صندوق اليابان للتنوع البيولوجي، بالتعاون مع أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ، ومؤسسة الكومنولث للبحوث العلمية والصناعية، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والوكالة الفرنسية للمناطق البحرية المحمية، ومختلف شركاء مبادرة المحيطات المستدامة. وسيُحدد لاحقاً موعد ومكان انعقاد حلقة العمل هذه.

40- وسوف تعقد في إطار مبادرة المحيطات المستدامة حلقة عمل لتنمية القدرات لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى وأمريكا الوسطى، بدعم مالي من حكومة اليابان، من خلال صندوق اليابان للتنوع البيولوجي، بالتعاون مع برنامج البيئة لمنطقة البحر

الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الفرنسية للمناطق البحرية المحمية، ومختلف شركاء مبادرة المحيطات المستدامة. وسيُحدد لاحقاً موعد ومكان انعقاد حلقة العمل هذه.

41- وبالإضافة إلى حلقات العمل الإقليمية لتنمية القدرات، تواصل أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التماس الموارد المالية من الجهات المانحة المحتملة وإقامة شراكات تقنية مع مختلف شركاء مبادرة المحيطات المستدامة من أجل زيادة تيسير التنفيذ الوطني للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي وتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، من خلال تنظيم حلقات عمل إضافية لتدريب المدربين، وحلقات عمل أو مبادرات تدريبية أخرى دون إقليمية أو وطنية لتنمية القدرات.

تبادل المعلومات من خلال موقع مبادرة المحيطات المستدامة الشبكي ومنشوراتها

42- من أجل تيسير تبادل المعارف والمعلومات والخبرات؛ وإضفاء المزيد من الوضوح على أنشطة مبادرة المحيطات المستدامة؛ وضمان سهولة الحصول على المواد الخاصة بالاجتماعات؛ وتشجيع المزيد من الدعم والشراكات لفائدة أنشطة تنمية القدرات من خلال إطار مبادرة المحيطات المستدامة، أعدت أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي موقعاً شبكياً لمبادرة المحيطات المستدامة (www.cbd.int/soi)، يرتبط بصفحة الاتفاقية الشبكية المتعلقة ببرنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي البحري والساحلي (https://www.cbd.int/marine/).

43- ويتألف الموقع الشبكي من الصفحات التالية: (أ) معلومات عن الموقع، (ب) الأحداث، (ج) التدريب، (د) الموارد، (هـ) الشركاء، (و) المبادرات الموازية. ولم يُفرغ بعدُ من وضع صفحات الموقع الشبكي المحتاجة إلى المدخلات التي يقدمها شركاء مبادرة المحيطات المستدامة في صيغتها النهائية ومن تحديثها.

44- وتشمل الجهود التي تبذلها الأمانة، بشراكة مع شركاء مبادرة المحيطات المستدامة، من أجل تيسير تبادل الخبرات في مجال تطبيق الأدوات المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، نشر العدد 76 من السلسلة التقنية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، "*Integrated Coastal Management for the Achievement of Aichi Biodiversity Targets: Practical guidance for implementation based on experiences and lessons learned from coastal and ocean governance in the Seas of East Asia*" (الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية لتحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي: إرشادات عملية للتنفيذ استناداً إلى الخبرات والدروس المستفادة من الإدارة الساحلية والبحرية في بحار شرق آسيا).[3] وقد قدمت هذه الوثيقة معلومات عن حلقات العمل الإقليمية والوطنية المذكورة أعلاه التي نظمت في إطار مبادرة المحيطات المستدامة، إلى جانب مختلف المواد المرجعية الأخرى، والتي جُمّعت وأُتيحت على المواقع الشبكية للاجتماعات وعلى الموقع الشبكي لمبادرة المحيطات المستدامة (https://www.cbd.int/soi/resources).

تيسير رصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 6

45- عملاً بأحكام الفقرتين 2 و3 من المقرر 18/11 ألف، واستناداً إلى العمل المشترك السابق، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/13، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وفريق الخبراء المعني بمصائد الأسماك التابع للجنة المعنية بإدارة النظم الإيكولوجية في الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، بالتعاون مع المكتب الأوروبي للحفظ والتنمية، في تنظيم اجتماع للخبراء بشأن تحسين الإبلاغ عن التقدم المحرز والعمل من أجل تنفيذ الهدف 6 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، في روما، في الفترة من 9 إلى 11 شباط/فبراير 2016. وأعد الاجتماع مشروع إطار مفاهيمي يمكن استخدامه كإرشاد لدعم الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة في الإبلاغ عما نفذته من أجل تحقيق الهدف 6. وحدد الاجتماع مجموعة من الإجراءات والمؤشرات المحتملة ذات الصلة بتحقيق الهدف 6 وبحث سبل مواصلة تحسين التعاون والتنسيق فيما بين الأطراف والحكومات الأخرى والفاو والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك في مجال التنفيذ الفعال الذي تضطلع به. وترد تفاصيل إضافية في تقرير حلقة العمل (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/27).

أنشطة شراكات مبادرة المحيطات المستدامة

46- استناداً إلى الأعمال المبينة في الفقرة 42 أعلاه، فضلاً عن أعمال الاتفاقية الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، وفي شراكات مع مختلف المنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة/الدولية والإقليمية ضمن إطار مبادرة المحيطات المستدامة، سوف يعقد الأمين التنفيذي في سيول في الفترة من 26 إلى 29 أيلول/سبتمبر 2016،

[3] يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: https://www.cbd.int/doc/publications/cbd-ts-76-en.pdf.

بالاشتراك مع وزارة المحيطات والصيد البحري في جمهورية كوريا والمعهد الوطني للتنوع البيولوجي البحري في كوريا ومعهد كوريا البحري، اجتماعاً دولياً يتعلق بالحوار العالمي في إطار مبادرة المحيطات المستدامة مع المنظمات المعنية بالبحار الإقليمية والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك بشأن تسريع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، بموارد مالية مقدمة من صندوق اليابان للتنوع البيولوجي، والمعهد الوطني للتنوع البيولوجي البحري من كوريا، ومعهد كوريا البحري، والمفوضية الأوروبية.

رابعاً- توصيات مقترحة

47- قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يعتمد، في اجتماعه الثالث عشر، مقرراً على غرار ما يلي:

التخطيط المكاني البحري

إن مؤتمر الأطراف،

1- *يرحب* بتقرير حلقة عمل الخبراء المعنية بتوفير إرشادات عملية موحدة ومجموعة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري والمعقودة في مونتريال، كندا، في الفترة من 9 إلى 11 أيلول/سبتمبر 2014،[4] و*يعرب عن امتنانه* للمفوضية الأوروبية على ما قدمته من دعم مالي؛

2- *يحيط علماً* بمجموعة الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بوضع وتنفيذ التخطيط المكاني البحري، على النحو الوارد في مرفق مشروع هذا المقرر، و*يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى إلى تطبيق التخطيط المكاني البحري في المناطق البحرية والساحلية التابعة لها أو تعزيز المبادرات القائمة في مجال التخطيط المكاني البحري، مع مراعاة مجموعة الاعتبارات المذكورة أعلاه وربطها ربطاً وثيقاً بالجهود الراهنة المبذولة في مجال الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية أو المناطق البحرية المحمية، أو غيرها من مبادرات الإدارة القائمة على أساس المناطق، من خلال إشراك الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات ذات الصلة، فضلاً عن الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، باعتبارها أداة فعالة لتسريع عجلة تقدمها في اتجاه تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية، وأيضاً ربطها ربطاً وثيقاً، حسب الاقتضاء، بأدوات إدارة أخرى، مثل التقييم الاستراتيجي البيئي أو تقييم الأثر البيئي أو تدابير إدارة مصائد الأسماك، ولتبادل خبراتها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية أو آلية ذات صلة لتبادل المعلومات عبر الإنترنت؛

3- *وإذ يشير إلى* الفقرة 18 من المقرر 23/12، *يطلب إلى* الأمين التنفيذي و*يدعو* المنظمات ذات الصلة، ولا سيما اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة البحرية الدولية، واتفاقيات البحار الإقليمية وخطط عملها، والهيئات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، إلى دعم التنفيذ الوطني للتخطيط المكاني البحري، من خلال التعاون في جملة أمور منها الأنشطة التالية:

(أ) زيادة توحيد وإكمال الإرشادات القائمة في مجال التخطيط المكاني البحري، استناداً إلى نتائج حلقة العمل المشار إليها في الفقرة 1، بما في ذلك مجموعة الاعتبارات الواردة في مشروع هذا المقرر، من خلال التواصل عبر الإنترنت، وحلقات عمل الخبراء، وتجميع دراسات الحالات الإفرادية، والتفاعل غير الرسمي فيما بين الخبراء و/أو استعراض الخبراء الأقران؛

(ب) التواصل مع الأطراف والمنظمات ذات الصلة بشأن نتائج حلقة المشار إليها في الفقرة 1 أعلاه؛

(ج) إقامة روابط مع الأعمال الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي في إطار الاتفاقية أو غيرها من الاتفاقات والبرامج الدولية/الإقليمية ذات الصلة؛

(د) استكشاف الفرص المتاحة لاختبار الإرشادات وتيسير فرص تنمية القدرات بوسائل منها عقد حلقات عمل لتنمية القدرات من خلال مبادرة المحيطات المستدامة أو المبادرات الأخرى ذات الصلة، فضلاً عن التنفيذ على أرض الواقع؛

(هـ) تجميع الخبرات الوطنية أو دون الإقليمية أو الإقليمية في مجال التخطيط المكاني البحري، بالتعاون مع الأطراف والحكومات الأخرى، ونشرها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات التابعة للاتفاقية أو آلية ذات صلة لتبادل المعلومات عبر الإنترنت؛

[4] انظر UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/6.

4- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز في مجال التعاون المشار إليه في الفقرة 3 أعلاه إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اجتماع مقبل يُعقد قبل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

5- *وإذ يشير* إلى الفقرة 19 من المقرر 23/12، *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يضطلع، رهناً بالموارد المالية المتاحة، بما يلي:

(أ) دعوة الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة، بما فيها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والمنظمة البحرية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات المعنية بالبحار الإقليمية، والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمنظمات والمبادرات الأخرى ذات الصلة، إلى تقديم معلومات عن الخبرات والدروس المستفادة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي في تطبيق التخطيط المكاني البحري أو التدابير الأخرى المتخذة لتعزيز الحفظ والإدارة، من أجل دعم تحقيق الأهداف 6 و10 و11 و12 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية التي تستوفي معايير المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً؛

(ب) تجميع وتوليف العروض المقدمة من الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى جانب المعلومات العلمية والتقنية الأخرى، كإسهام في حلقة من حلقات عمل الخبراء؛

(ج) تنظيم حلقة عمل للخبراء لتوحيد المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بأنواع الأنشطة البشرية أو عوامل الإجهاد البيئية التي قد تنطوي على آثار ضارة على مجموعة من سمات النظام الإيكولوجي ووظائفه وعملياته المختلفة في المناطق التي تستوفي كل معيار من معايير المناطق المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً؛ والأنواع المختلفة لتدابير الحفظ والإدارة التي ثبت أنها تمنع حدوث هذه الآثار الضارة المحتملة أو تخفف من حدتها؛ والعوامل البيئية التي تبين أنها تُضخّم الآثار الضارة المحتملة أو تحد منها؛ وفعالية مختلف تدابير منع هذه الآثار والتخفيف منها، وذلك بالاستناد إلى تجميع وتوليف العروض المقدمة على النحو المبيّن في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه؛

(د) تقديم التجميع/التوليف المشار إليه في الفقرة الفرعية (5 ب) أعلاه، وتقرير حلقة عمل الخبراء المشار إليه في الفقرة 5 (ج) أعلاه، لتنظر فيهما الهيئة الفرعية في اجتماع لاحق يُعقد قبل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

6- *وإذ يشير* إلى الفقرة 76 من المقرر 29/10 والفقرة الفرعية 1 (ب) من المقرر 24/11، *وإذ يسلم* بأهمية إقامة روابط بين الجهود المبذولة بشأن مختلف تدابير الحفظ القائم على أساس المناطق في إطار التخطيط المكاني البحري والتنفيذ المشتركين بين القطاعات والمتكاملين لدعم تحقيق أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وتحديداً الأهداف 6 و10 و11 و12، *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن يضطلع، رهناً بالموارد المالية المتاحة، واستناداً إلى العمل الحالي للأمين التنفيذي، وبشراكة مع المنظمات ذات الصلة، وعملاً بالفقرة 10 من المقرر 24/11، بما يلي:

(أ) يُجمّع، بالتعاون مع الأطراف، والحكومات الأخرى، واللجنة العالمية المعنية بالمناطق المحمية، والمنظمات ذات الصلة، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، الخبرات والدروس المستفادة على المستوى الوطني بشأن وضع نظم تمثيلية من الناحية الإيكولوجية ومترابطة بشكل جيد للمناطق البحرية المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعال القائم على أساس المناطق وإدارة هذه النظم والتدابير بصورة فعالة ومنصفة، وإدماجها في مناظر طبيعية ومناظر بحرية أوسع نطاقاً، كإسهام في حلقة من حلقات عمل الخبراء؛

(ب) يُنظّم حلقة عمل للخبراء لتوحيد المعلومات العلمية والتقنية بشأن مختلف النُهج المتبعة في تقييم المساهمة المقدمة في تحقيق الهدف 11 المتعلق بالمناطق البحرية المحمية وغيره من تدابير الحفظ الفعال القائم على أساس المناطق، فضلاً عن إدماجها في مناظر طبيعية ومناظر بحرية أوسع نطاقاً، وإثبات فعالية هذه النُهج في عملية التقييم؛

(ج) يُقدّم تجميع المعلومات المشار إليه في الفقرة الفرعية 6 (أ) أعلاه، وتقرير حلقة عمل الخبراء المشار إليه في الفقرة 6 (ب) أعلاه إلى الهيئة الفرعية لتنظر فيهما في اجتماع لاحق يُعقد قبل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

أنشطة بناء القدرات والشراكات

7- *يرحب* بأنشطة بناء القدرات والشراكات التي ييسرها الأمين التنفيذي من خلال مبادرة المحيطات المستدامة على الأصعدة الإقليمي والوطني والعالمي، بالتعاون مع الأطراف والمنظمات ذات الصلة، و*يعرب عن امتنانه* لحكومات اليابان وفرنسا

وجمهورية كوريا والعديد من الشركاء الآخرين على توفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ الأنشطة ذات الصلة بمبادرة المحيطات المستدامة؛

8- *يدعو* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات ذات الصلة إلى التعاون من أجل التنفيذ المناسب التوقيت والفعال لأنشطة تنمية القدرات من خلال مبادرة المحيطات المستدامة، *ويشجع* الأطراف على أن تعين، عند الاقتضاء، جهة تنسيق تشغيلية تعنى بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، وأن تقدم الاسم وتفاصيل الاتصال إلى الأمانة من أجل تيسير التواصل وتقديم الترشيحات أو المعلومات في الوقت المناسب؛

تيسير رصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 6

9- *يرحب* بتقرير اجتماع الخبراء بشأن تحسين الإبلاغ عن التقدم المحرز والعمل من أجل تنفيذ الهدف 6 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، والذي عقد في روما في الفترة من 9 إلى 11 شباط/فبراير 2016،[5] *ويشجع* الأطراف والحكومات الأخرى، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية لمصائد الأسماك، على استخدام نتائج هذا الاجتماع كأساس لتعاونها وتكاتفها لتسريع ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الهدف 6، بما يتماشى مع المقرر المتعلق بإدماج التنوع البيولوجي في مصائد الأسماك.

[5] UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/27.

مرفق

الاعتبارات الأساسية المتعلقة بوضع وتنفيذ التخطيط المكاني البحري

أولاً- التنسيق واتخاذ القرارات فيما بين القطاعات في وضع وتنفيذ التخطيط البحري المكاني

الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتعزيز المشاركة الشاملة لعدة قطاعات

1- من الضروري تناول الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للتخطيط المكاني البحري اعتباراً من المرحلة الأولى لوضع هذا التخطيط (تميل الجهود الراهنة التي تبذلها مبادرة المحيطات المستدامة إلى التركيز على السياق البيوفيزيائي). ويمكن دعم ذلك من خلال وضع مخططات للبيانات والعمليات الاجتماعية – الاقتصادية النوعية والكمية وتقييمها.

2- ويشكل إشراك جميع القطاعات ذات الصلة عنصراً ضرورياً في التخطيط المكاني البحري، وينبغي إيلاء التركيز لما يلي:

(أ) الحصول على الدعم السياسي الدمج في مختلف القطاعات؛

(ب) التعاون بين مختلف الثقافات، والاعتراف باحتياجاتها؛

(ج) إشراك المؤسسات الحكومية والجهات صاحبة المصلحة التي يتوقع أن تضطلع بدور كبير في الحصول على موافقة رسمية للتخطيط المكاني البحري وفي تنفيذه؛

(د) إشراك مختلف أصحاب المصلحة في تحليل القضايا وعملية التخطيط، بما في ذلك تحديد العوائق التي تحول دون إنفاذ وتحقيق الامتثال الطوعي؛

(هـ) حل المنازعات بين أصحاب المصلحة من خلال الإنصاف والشفافية وسياسة الشمول وبناء الثقة؛

(و) اعتماد منظور تاريخي طويل الأمد بشأن الطريقة التي تطورت بها الظروف والقضايا الراهنة في منطقة معينة لوضع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في سياق شامل لتحديد الأهداف والغايات؛

(ز) اعتماد نهج إدارة تكيّفية من خلال النظر في التغييرات المحتمل حدوثها في المستقبل في الظروف الاجتماعية – الاقتصادية والبيئية.

التعقيد في النطاقات المكانية والزمانية

3- يعالج التخطيط المكاني البحري قضايا معقدة في سياق نهج النظام الإيكولوجي وينبغي الاضطلاع به في إطار مجموعة من النطاقات الزمنية والمكانية. وقد يثير ذلك تحديات، ولا سيما حينما تكون القدرات محدودة.

4- ومن ثم، ينبغي مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) فهم سياق ونطاق مبادرات التخطيط المكاني البحري والتعلم من مبادرات التخطيط المكاني البحري ذات الخصائص المماثلة؛

(ب) تحديد الطريقة التي تؤثر بها مختلف الهياكل المؤسسية وهياكل الإدارة على المشاركة في مجموعة من أحجام ونطاقات مبادرات التخطيط المكاني البحري؛

(ج) التشديد على ضرورة تنفيذ مبادرات التخطيط المكاني البحري بصورة متكررة تبدأ بمعالجة القضايا البسيطة نسبياً، والشروع في معالجة القضايا الأكثر صعوبة، مع ملاحظة أن هذا النهج يدعم تعزيز القدرات ويكسب، في حال نجاحه، أنصارا لممارسات التخطيط المكاني البحري ويكرس الالتزام الحكومي به؛

(د) استخدام دراسات الحالات الإفرادية التي تشمل وجهات نظر ومساهمات أصحاب المصلحة من أكبر عدد ممكن من القطاعات.

فهم أفكار أصحاب المصلحة وأدوارهم واحتياجاتهم

5- من المهم تحديد وفهم أدوار ومصالح وتطلعات واحتياجات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومدى اعتمادهم على خدمات النظام الإيكولوجي والفوائد التي تقدمها، لإتاحة سبل مشاركتهم بصورة فعالة في التخطيط والتنفيذ. ويمكن استخدام تقنيات رسم الخرائط البسيطة لتصور أدوار متخذي القرارات وأصحاب المصلحة. وقد تشمل عملية رسم الخرائط المتعلقة بأصحاب المصلحة توصيف الاستخدامات المختلفة لخدمات النظام الإيكولوجي والصلاحيات والحقوق وجوانب الإنصاف، وتتضمن معلومات عن مدى ترابط أصحاب المصلحة في الاقتصادات الوطنية أو المحلية. ويشكل فهم العلاقة القائمة بين أصحاب المصلحة المعنيين بصورة مباشرة وغير المعنيين بصورة مباشرة عنصراً هاماً أيضاً.

6- وقد توضع خطوط أساس تتعلق بأصحاب المصلحة من أجل توضيح الاستخدام السابق والاستخدام المتوقع مستقبلاً لخدمات النظام الإيكولوجي، وتوقعات الأدوار المستقبلية، والاستخدام التقليدي للموارد، وإمكانية الحصول على خدمات النظام الإيكولوجي.

تنظيم تقديم أصحاب المصلحة لمدخلات فعالة

7- من المهم إيجاد تصورات واقعية لدى أصحاب المصلحة بشأن الأدوار التي يضطلعون بها والتأثير الذي يمارسونه في عملية اتخاذ القرارات. ومن الضروري أيضاً تكريس الوضوح والشفافية في اتخاذ القرارات السياسية. وقد يكون من المفيد مراعاة متى تكون مدخلات أصحاب المصلحة ضرورية للغاية ومتى قد تكون أقل أهمية من أجل تجنب "الإرهاق" الذي يصيب أصحاب المصلحة. وغالباً ما تتضمن العمليات الواسعة النطاق مدخلات وتأثيرات مباشرة بدرجة أقل لأصحاب المصلحة. وفي بعض المناطق، يمكن للمستخدمين وأصحاب المصلحة المحليين بدء عملية التخطيط وتوجيهها إلى حد كبير بمشاركة أولية محدودة من جانب الحكومة. ومن المهم ضمان الشفافية بشأن الجهات التي تتخذ القرارات في مراحل التخطيط المختلفة، وتحديد الكيفية التي يمكن بها لأصحاب المصلحة تقديم مدخلات في المراحل ذات الصلة وتوقيت ذلك.

8- ويمكن أن تُسند بعض المهام، أثناء عملية التخطيط، إلى مجموعة فرعية من الخبراء أو المخططين الذين يكلفون بإجراء دراسات محددة أو تحليلات أساسية. وينبغي أن تحدد بشكل واضح الإرشادات المتعلقة بإنجاز هذه المهام في بداية عملية التخطيط، بما في ذلك تحديد الطرق والبيانات المستخدمة في التحليل التقني، وتحديد التوقيت الذي ينبغي فيه استشارة أصحاب المصلحة. ويمكن تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط المكاني البحري وتقبلهم لها باستخدام البروتوكولات المشتركة لجمع البيانات أو مدونات قواعد السلوك المتعلقة باستخدام المعارف والمعلومات التقليدية أو النُهج الموحدة لرصد وتقييم صحة النظام الإيكولوجي أو تقييم خدمات النظام الإيكولوجي (بما في ذلك الخدمات غير القابلة للاستخدام، مثل القيم الثقافية والاجتماعية والجمالية).

9- ومن الأهمية بمكان الاستفادة من التجارب والممارسات الجيدة والأخطاء السابقة. ومن المفيد ضمان إدراج المدخلات والخبرات المتنوعة المكتسبة من الأنشطة السابقة المتعلقة بالتخطيط والإدارة (على سبيل المثال، الجهود الراهنة المبذولة بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية أو المبادرات الأخرى للإدارة القائمة على أساس المناطق) في عمليات التخطيط المكاني البحري.

10- ويمكن أن يتغير سلوك أصحاب المصلحة أو تصوراتهم بشأن الأدوار التي يؤدونها بسبب عوامل محركة خارجية غير متوقعة وبسبب وجود مستخدمين جدد.

التواصل الفعال مع أصحاب المصلحة

11- تُفيد استراتيجيات الاتصال بأصحاب المصلحة في ضمان التخطيط التشاوري. ويمكن أن يبيّن ذلك استخدام المصطلحات غير التقنية أو تكييف اللغة لتستهدف جمهوراً محدداً وأغراضاً محددة. وينبغي صياغة الاتصالات ونشرها باستخدام مختلف وسائط الإعلام ذات الصلة التي تستهدف أصحاب مصلحة محددين. وعلاوة على ذلك، فمن المهم مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية بعناية في التواصل مع أصحاب المصلحة، وأن تأخذ باستمرار الأعراف والمعايير والتقاليد المحلية في الحسبان.

ثانياً- الاستفادة من أفضل المعلومات العلمية المتاحة وربط رسم الخرائط المكانية بالتخطيط واتخاذ القرارات المراحل المختلفة لعملية التخطيط المكاني البحري

12- هناك فرق واضح فيما بين البلدان فيما يتعلق بالاحتياجات إلى المعلومات/البيانات في مختلف مراحل عملية التخطيط المكاني البحري الخاصة بها. ولدى البلدان التي شرعت على التو في التخطيط المكاني البحري شواغل تختلف اختلافاً كبيراً عن شواغل البلدان التي بلغت عملياتها المتعلقة بالتخطيط المكاني البحري درجة النضج. ومن أمثلة التحديات التي تسنى تحديدها ما يلي:

(أ) يُضطلع في المراحل الأولى من عملية التخطيط المكاني البحري بما يلي:

- تحديد البيانات المطلوبة والكيفية التي تُختار بها
- تحديد الجهة التي ينبغي أن تكون مسؤولة عن معلومات التخطيط المكاني البحري (على سبيل المثال، هل ينبغي الاحتفاظ بها مركزياً أو من طرف قطاعات فردية؟)
- جمع البيانات التاريخية والاقتصادية – الاجتماعية والثقافية
- ضمان استدامة عملية تجميع/تحليل/ رسم خرائط البيانات/المعلومات

(ب) يُضطلع، مع التقدم في عملية التخطيط المكاني البحري، بما يلي:

- إنشاء بروتوكول بشأن كيفية الاتفاق على مجموعة بيانات مشتركة تجمع بين المعلومات التي يحتفظ بها مختلف أصحاب المصلحة
- إنشاء آلية لتبادل المعلومات للتحقق من صحة البيانات الأساسية الوطنية
- الحصول على موارد لحفظ مجموعات البيانات الطويلة الأمد
- التعامل مع مقدار كبير من المعلومات وتحديد الأولويات، واعتماد أسلوب انتقائي في تحديد المعلومات التي يتعين استخدامها
- إدراج المعلومات المتعلقة بالقضايا الجديدة والناشئة (مثل القدرة على التكيف مع تغير المناخ)
- تحديد الأدوات الأفضل في الحالات الفردية

(ج) يُضطلع، لدى الانتقال إلى تنفيذ التخطيط المكاني البحري، بما يلي:

- إدراك أن البيانات المتعلقة بتنفيذ التخطيط المكاني البحري تختلف عن البيانات اللازمة للتخطيط
- تحديد الأهداف المتفق عليها
- إدراك التباين القائم في جودة البيانات فيما بين مختلف القطاعات وتقديم الدعم للقطاعات التي تعاني من نقص في البيانات
- تكريس الشفافية في معايير البيانات الحكومية
- الحفاظ على الموارد المالية والبشرية لضمان استدامة تنفيذ التخطيط المكاني البحري

توافر المعلومات العلمية

13- لا تتوافر جميع أنواع البيانات على الصعيد المكاني. وعلاوة على ذلك، فليس هناك سوى قدر محدود من المعلومات المتاحة بشأن الآثار التراكمية.

14- ومن الضروري معالجة عدة قضايا تتعلق بالإدارة العملية للبيانات لضمان الاستخدام الفعال للبيانات العلمية المتاحة. ويساعد اكتشاف البيانات على زيادة فائدة البيانات المتاحة إلى أقصى حد ممكن. ويلزم وجود بيانات وصفية متطورة لتوجيه عملية الاكتشاف هذه، بالإضافة إلى معالجة قابلية البيانات للمقارنة، والنطاق الملائم لاستخدام ووصف سياق البيانات التي تسنى جمعها.

15- وبوجه عام، فالبيانات البيوفيزيائية متيسرة أكثر من البيانات الاقتصادية والاجتماعية في النموذج المكاني ويمكن أن تكون متاحة كسلاسل زمنية طويلة الأجل بيانات وصفية مرتبطة بها. ويمكن للمخططين الاستفادة من هذه البيانات وإضافة البيانات الصادرة عن قطاع الصناعة إليها (على سبيل المثال، من خلال تقييم الأثر البيئي). وينبغي أن تتضمن بيانات التخطيط المكاني البحري بيانات الحالة وبيانات العملية على حد سواء. ويمكن أن يساعد التعاون مع قطاع الصناعة والمنظمات غير الحكومية أثناء عملية التخطيط على سد الثغرات القائمة في البيانات. وتشكل الفرص المفتوحة للحصول على هذه المعلومات حافزاً لتعزيز الحوار مع أصحاب المصلحة وبناء ثقتهم. ويحتاج مقدمو البيانات الى معرفة أين تستخدم البيانات التي يوفرونها وكيف تستخدم وبأي شكل يجري هذا الاستخدام. ويجب أيضاً تيسير سبل التبادل لربط البيانات الصادرة من مختلف المناطق.

16- ويمكن أن يستفيد التخطيط المكاني البحري من بروتوكولات البيانات المتسقة. ومن الضروري إجراء المزيد من النقاش بشأن أنسب نظم المعلومات ومستودعات البيانات والوصاية والحوافز لتبادل المعلومات العلمية. ولا تُنقل دوماً المعلومات العلمية التي جمّعتها المشاريع المحدودة المدة أو لا تكون متاحة في وقت لاحق. ويمكن القبول بمستويات معقولة من التعميم للتخطيط المكاني البحري، ولكن الدقة المكانية تشكل عنصراً ضرورياً.

17- ويمكن أن يقدم استخدام البدائل والبيانات التناظرية وكذلك إسقاطات النمذجة حلولاً تتيح الشروع في التخطيط المكاني البحري في المناطق المفتقرة إلى البيانات.

ضمان استخدام أفضل المعلومات العلمية المتاحة

18- يمكن ضمان جودة المعلومات المتعلقة بالتخطيط المكاني البحري من خلال عملية تحقق يجريها خبراء في مجالات مختلفة، مثل إحدى اللجان الاستشارية المعنية من التحقق من جودة البيانات أو عمليات استعراض الخبراء الأقران. وقد تكون المنشورات غير الرسمية مفيدة أيضاً في العديد من الحالات، مع ملاحظة أن المعلومات العامة لا تكون محدثة دوماً والمعلومات العلمية الشاملة غير متاحة بشكل دائم.

19- وتحتاج البلدان في المراحل المبكرة من التخطيط المكاني البحري إلى إرشادات للنظر في التبعات الكاملة لجمع بيانات فعالة من حيث التكلفة وذات جودة عالية. وتتطلب المشاريع العابرة للحدود، والتي تتبادل البيانات مع البلدان المجاورة، ترتيبات محددة لضمان جودة البيانات وموثوقيتها وتوافقها.

دمج البيانات البيولوجية والبيانات المتعلقة بالاستخدام البشري

20- قد تعزز الشفافية في مجال استخدام البيانات الدعم الذي يقدمه مختلف أصحاب المصلحة لدمج مجموعات بيانات مختلفة، ويمكن بناء توافق في الآراء بشأن فائدة البيانات المتبادلة. وقد يُحسّن وضع بيانات بين قطاعات متعددة والرسم التشاركي للخرائط الشفافية منذ انطلاق عملية التخطيط المكاني البحري.

21- وينبغي أن يتوافق تعقيد البيانات مع مرحلة من مراحل عملية التخطيط المكاني البحري الجارية حتى الآن. وينبغي أن يتوافق أيضاً نهج إدماج أنواع متباينة من البيانات مع نضج وتعقيد عملية التخطيط المكاني البحري وأن يستخدم النموذج والنطاق والتمثيل المناسب للجمهور المقصود.

22- ومن المهم أيضاً تطوير الخبرات في مجال الرسم التشاركي للخرائط، وتحديد القيم الاجتماعية والثقافية، واستخدام الخرائط بوصفها أداة لحل المنازعات (أي تصور نتائج مسارات العمل المختلفة).

إقامة روابط مع التقييم والرصد على الصعيدين العالمي والإقليمي

23- تمثل قواعد البيانات العالمية المفتوحة والتقييم على نطاق عالمي عنصراً قيّماً بالنسبة إلى التخطيط المكاني البحري، في حين قد تؤدي منتجات البيانات المصنفة على الصعيد العالمي إلى مضاعفات لدى استخدام إحدى العمليات الوطنية لها دون وجود عملية تفسير كافية على الصعيد الوطني. وبالمثل، يمكن الاستفادة من الحالة الإقليمية لتقارير البيئة ومكوناتها الوطنية.

24- وهناك فرصة لاستخدام البيانات التي تسنى توليفها من خلال حلقات العمل الإقليمية التي نظمتها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لتيسير وصف المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً في توجيه التخطيط المكاني البحري. ومن الضروري تقييم المناطق التي جرى وصفها على أساس أنها مناطق تستوفي معايير المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً من حيث قيم نظامها الإيكولوجي من أجل توجيه عمليات المقايضة في إطار عملية التخطيط المكاني البحري فضلاً عن الضغوط

وعوامل الإجهاد التي تتعرض لها المناطق التي تستوفي معايير المناطق البحرية المهمة إيكولوجياً أو بيولوجياً من أجل تحديد التدابير اللازمة لتعزيزها إدارتها، عند اللزوم.

دمج المعارف التقليدية

25- يمكن أن تساهم المعارف التقليدية في عمليات التخطيط المكاني البحري من خلال توفير المعلومات بحد ذاتها أو التحقق من صحتها وإضافة قيمة إلى المعلومات العلمية الموجودة. وقد لا تلائم المعارف التقليدية دوماً التقسيم التقليدي الذي يفصل بين الاستخدامين البيولوجي والبشري، وإنما تمثل وجهة نظر أكثر شمولاً بشأن المناطق البحرية والساحلية ومواردها. ويتيح تقييم نظم معارف متعددة من خلال دمج المعارف التقليدية والمحلية مع المعارف العلمية تكريس قاعدة معرفية أفضل للتخطيط المكاني البحري. واحترام ملكية المعارف التقليدية مهم في طمأنة أصحاب المصلحة بأن معارفهم ستستخدم بطريقة مناسبة.

استخدام المعلومات الحساسة

26- يمكن أن يُقيّد الحصول على المعلومات العلمية بمبررات السرية التجارية، أو القضايا العسكرية/الأمنية، أو القضايا الثقافية أو عدم الرغبة في تقاسم معلومات الموارد. وفي بعض الحالات، قد يثبت أيضاً غنى النقاط الحساسة التي تنطوي عليها البيانات بالمعلومات من خلال تسليط الضوء على المواضع التي توجد فيها منازعات بين أصحاب المصلحة. وهناك أيضا فرص للارتباط بقطاع الصناعة لجمع بيانات جديدة عبر آثارها ونشاطها. ومن الضروري إطلاع واضعي السياسات على أن الاستثمار في الوصول إلى البيانات، بالإضافة إلى التقييم والرصد العلميين، هي أمور جديرة بالاهتمام.

قياس التقدم المحرز في إنجاز مبادرة تخطيط مكاني بحري ناجحة

27- سيكون من المهم، لدى وضع برنامج/مبادرة للتخطيط البحري المكاني، تحديد وتتبع النتائج المتوقعة المرتبطة بكل مرحلة من مراحل إنجاز إحدى مبادرات التخطيط البحري المكاني. ويمكن تتبع النتائج على مستويات مختلفة: [6،7،8] تهيئة جميع الظروف المواتية ("نتائج من الدرجة الأولى")؛ وتنفيذ الأنشطة ("نتائج من الدرجة الثانية")؛ إحداث التغييرات المطلوبة في الظروف الاجتماعية والبيئية ("نتائج من الدرجة الثالثة")؛ والمساهمة في تحقيق الهدف النهائي للتنمية المستدامة ("نتائج من الدرجة الرابعة"). وتركز بروتوكولات الرصد والتقييم القائمة التي اعتمدت نهج النظام الإيكولوجي في المقام الأول على النتائج من الدرجة الثالثة. ويشكل تتبع النتائج من الدرجتين الأولى والثانية عنصراً ضروريا لتقديم تعقيبات مبكرة عن التقدم المحرز، حيث إن النتائج من الدرجة الثالثة تستغرق سنوات عديدة، قد تصل إلى عقود في أغلب الأحيان، قبل أن تظهر إلى العلن.

ثالثاً- معالجة ثغرات القدرات والاحتياجات من الموارد لضمان التنفيذ الفعال للتخطيط المكاني البحري واستدامته

28- يُعدّ تطوير القدرات وتلبية الاحتياجات من الموارد لضمان التنفيذ الفعال للتخطيط المكاني البحري واستدامته مهمة معقدة وصعبة. وبالنظر إلى أن التخطيط المكاني البحري يشكل في الوقت نفسه عملية اجتماعية – سياسية وعملية علمية – تقنية، فمن الضروري تطوير القدرات على قدر المساواة بين هذين المجالين على حد سواء. ويشكل تقييم ثغرات القدرات واحتياجات التمويل في سياق محدد عنصراً أساسياً لتوجيه الاستثمارات وفقاً للأولويات وكذلك وفقاً لمرحلة وتعقيد مبادرة التخطيط المكاني البحري. وينبغي إيلاء التركيز لما يلي:

(أ) تعزيز نظم التعليم الرسمي (مثل الجامعات والهيئات البحثية) من أجل تهيئة القدرات في الموقع الأصلي على مستويات متعددة وضمن مجموعة متنوعة من التخصصات لدعم عمليات التخطيط المكاني البحري؛

(ب) التعلم من دروس الماضي والاستفادة من التجارب الناجحة والفاشلة على حد سواء وكذلك من الدروس المستفادة؛

---

[6] Olsen, S. (2003). Frameworks and indicators for assessing progress in integrated coastal management initiatives. Ocean & Coastal Management, 46, 347-361.

[7] برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (2006)، Ecosystem-based management: Markers for assessing progress. برنامج العمل العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لاهاي.

[8] Olsen, S.B.; Page, G.G. & Ochoa, E. (2009): The Analysis of Governance Responses to Ecosystem Change: A Handbook for Assembling a Baseline. LOICZ Reports & Studies No. 34. GKSS Research Center, Geesthacht, 87 pages.

(ج) متابعة التعلم على الصعيد الإقليمي وإقامة شبكات مشتركة بين الأقران؛

(د) الاستناد إلى القدرات الإدارية التقليدية ونظم الحوكمة القائمة وتوسيع نطاق الجهود المبذولة على مستوى المجتمعات المحلية لتشمل نطاقات ملائمة وذات صلة من الناحية الإيكولوجية؛

(هـ) إمكانية استخدام وتوظيف قدرات المنظمات الدولية والإقليمية المكلفة بدعم الأطراف في معالجة الثغرات في القدرات على الأصعدة الوطنية؛

(و) تيسير سبل تعزيز الاتساق وتبادل أفضل الممارسات في برامج التدريب ذات الصلة بالتخطيط المكاني البحري بوسائل منها وضع برامج بشأن "تدريب المدربين" من أجل تعزيز قدرات الأفراد داخل القطاعات المختلفة ومجموعات أصحاب المصلحة؛

(ز) تطوير مهارات التواصل للمخططين لعملية التخطيط المكاني البحري وضمن قطاعات استخدام الموارد للإبلاغ عن نتائج التخطيط المكاني البحري وفوائده وتكاليفه بصورة واضحة وفعالة؛

(ح) تشجيع المناصرين وتبادلات التعلم بين القطاعات.